كخطوة أولى، من زيادة مصادر الانتاج الحيواني المحلي، ليصبح بامكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة. ويبين الجدول التالي العلاقة ما بين قيمة الانتاج المحلي وقيمة الانتاج المستورد محسوبة بالليرات الاسرائيلية وبالدنانير الأردنية، حسب معطيات عام ١٩٧٦.

الجدول رقم (٢٣)

نوع الإنتاج	قيمة الإنتاج المحلي		قيمة الإنتاج المستورد		القيمة الكلية للاستهلاك		الاستيراد بالمئة
	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	مليون ليرة	مليون دينار	
لحوم أبقار وأغنام	٢٥٦	٨,٨٠	٧٢,٧	٢,٥٠	٣٢٨,٧	١١,٣	٢٢,١
لحوم دواجن	٥٣	١,٨٢	٤٠,٥	١,٣٩	٩٣,٥	٣,٢١	٤٣,٣
لحوم أسماك*	—	—	—	—	—	—	—
حليب	١٣٣	٤,٥٧	٨٦,٧	٢,٩٨	٢١٩,٧	٧,٥٥	٣٩,٥
بيض	١٩	٠,٦٥	٢٦,٧	٠,٩٢	٤٥,٧	١,٥٧	٥٨,٤
المجموع	٤٦١	١٥,٨٤	٢٢٦,٦	٧,٧٩	٦٨٧,٦	٢٣,٦٣	٣٣,٠

التأثيرات الخارجية على الانتاج الحيواني في الضفة الغربية

لقد تبين سابقاً، أن الضفة الغربية تستورد ٢٢,١٪ من احتياجاتها، من لحوم الأبقار والأغنام، و٤٣,٣٪ من لحوم الدواجن، و٣٩,٥٪ من الحليب ومنتجاته، و٥٨,٤٪ من البيض، و١٠٠٪ من الأسماك، بمعدل ٣٣٪ (دون أن تدخل الأسماك في هذا المعدل).

ان هناك أساساً للافتراض أن نسبة مرتفعة من الكميات المستوردة، انما يتم استيرادها من اسرائيل، وبالتالي فان كون الضفة الغربية سوقاً استهلاكياً، مربحاً وقريباً من مصادر الانتاج الاسرائيلي، يقود الى الاعتقاد بأن مخططي السياسة الزراعية في اسرائيل، يضعون في الاعتبار، أن تردي الحالة الانتاجية في الضفة الغربية، ينعكس إيجابياً بالمقدار نفسه على قطاع الإنتاج الاسرائيلي، ولذا لايجوز الافتراض أن من مصلحة الحكم العسكري في المناطق المحتلة، إحداث تطويرات إنتاجية في هذه المناطق، من منطلق الحفاظ على الوضع القائم، الذي تشكل فيه المناطق المحتلة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية.

لقد بلغت نسبة مستوردات الضفة الغربية من اسرائيل، للفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣، نحو ٧٩ ــ ٨٩٪، بمعدل ٨٢٪ من مجموع مستوردات الضفة الغربية[٢٨]، ومن مجموع

* تم تجاهل ما يتعلق بلحوم الاسماك، نظراً لعدم وجود امكانية قريبة لإنتاج هذا النوع في الضفة الغربية، وهذا التجاهل انقص من ارقام قيمة الانتاج المستورد.